ISSN: 2750-6142

المجلد 3، العدد 6، 2024
Vol: 3 / N°: 6 (2024)

المجلة العربية لعلم الترجمة
Arabic Journal for Translation Studies
OPEN ACCESS

Arabic Translation Work:

Sherry R. Arnstein (Author)

A Ladder of Citizen Participation*

Adil Laatam (Translator)
Cadi Ayyad University, Marrakesh. Morocco
Email : a.laatam.ced@uca.ac.ma

Received	Accepted	Published
19/1/2024	17/1/2024	29/4/2024

DOI: 10.63939/AJTS.mdv33a56

Cite this article as : Arnstein, S. R. (2024). A Ladder of Citizen Participation, (A, Laatam, Trans.). *Arabic Journal for Translation Studies, 3*(7), 183-201.

Abstract

The heated controversy over "citizen participation," "citizen control," and "maximum feasible involvement of the poor," has been waged largely in terms of exacerbated rhetoric and misleading euphemisms. To encourage a more enlightened dialogue, a typology of citizen participation is offered using examples from three federal social programs: urban renewal, anti-poverty, and Model Cities. The typology, which is designed to be provocative, is arranged in a ladder pattern with each rung corresponding to the extent of citizens' power in determining the plan and/or program.

Keywords: Citizen Participation, Citizen Participation Ladder, Urban Renewal, Anti-Poverty, Model Cities

© 2024, Laatam, licensee Democratic Arab Center. This Translated Paper is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

* Arnstein, S. R. (1969). A ladder of citizen participation. *Journal of the American Institute of planners, 35*(4), 216-224.

المجلة العربية لعلم الترجمة
Arabic Journal for Translation Studies
OPEN ACCESS
المجلد 3، العدد 6، 2024
Vol: 3 / N°: 6 (2024)
ISSN: 2750-6142

عمل مترجَم:

شري ارنشتاين (المُؤَلِّف)

سلم مشاركة المواطنين

عادل لعثام (المترجِم)
جامعة القاضي عياض، مراكش. المغرب
الايميل: a.laatam.ced@uca.ac.ma

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2024/1/19	2024/4/17	2024/4/29

DOI : 10.63939/AJTS.mdv33a56

للاقتباس: ارنشتاين، ش. (2024). سلم مشاركة المواطنين، (ترجمة عادل لعثام). *المجلة العربية لعلم الترجمة، 3*(7)، 183-201.

ملخص

يوجد جدل محتدم حول "مشاركة المواطنين"، و "سيطرة المواطنين"، و "أقصى مشاركة ممكنة للفقراء"، إلى حد كبير من حيث الخطاب المتفاقم والعبارات الملطفة المضللة. لتشجيع حوار أكثر استنارة، يتم تقديم تصنيف لمشاركة المواطنين باستخدام أمثلة من ثلاثة برامج اجتماعية فيدرالية: التجديد الحضري، ومكافحة الفقر، والمدن النموذجية. يتم ترتيب التصنيف، الذي تم تصميمه ليكون استفزازيا، في نمط سلم مع كل درجة تتوافق مع مدى سلطة المواطنين في تحديد الخطة و/أو البرنامج.

الكلمات المفتاحية: مشاركة المواطن، سلم المشاركة، التجديد الحضري، مكافحة الفقر، المدن النموذجية

© 2024، لعثام، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشر هذا النص المترجَم وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

تشبه فكرة مشاركة المواطنين إلى حد ما تناول السبانخ: لا أحد يعارضها من حيث المبدأ لأنها مفيدة لك. إن مشاركة المحكومين في حكومتهم هي، من الناحية النظرية، حجر الزاوية للديمقراطية وهي فكرة محترمة يثني عليها الجميع تقريبا. يتم تقليل التصفيق إلى ضربات مهذبة، ومع ذلك، عندما يتم الدفاع عن هذا المبدأ من قبل غير السود، الأمريكيون المكسيكيون، البورتوريكيون، الهنود، الإسكيمو، والبيض. وعندما يعرف الذين الفقراء المشاركة على أنها إعادة توزيع للسلطة، فإن الإجماع الأمريكي على المبدأ الأساسي ينفجر في العديد من ظلال المعارضة العرقية والاثنية والإيديولوجية والسياسية الصريحة.

كانت هناك العديد من الخطب الأخيرة، مقالات، والكتب[1] التي تكشف بالتفصيل من هم الفقراء في عصرنا. لقد كانت هناك الكثير من الوثائق الحديثة حول سبب تعرض الأشخاص الفقراء للإهانة والمرارة بسبب عجزهم عن التعامل مع أوجه الإجحاف والظلم العميقة التي تسود حياتهم اليومية. ولكن كان هناك القليل جدا من التحليل لمحتوى الشعار الحالي المثير للجدل: " مشاركة المواطنين " أو" أقصى مشاركة ممكنة". باختصار: **ما هي مشاركة المواطنين وما هي علاقتها بالضرورات الاجتماعية في عصرنا؟**

مشاركة المواطن هي قوة المواطن

لأن السؤال كان موضع خلاف سياسي، تم توظيف إجابات متعمدة من خلال عبارات ملطفة غير ضارة مثل" المساعدة الذاتية " أو" مشاركة المواطن". لا يزال البعض الآخر مزينا بخطاب مضلل مثل "السيطرة المطلقة " وهو أمر لا يمتلكه أو يمكن أن يمتلكه أحد - بما في ذلك رئيس الولايات المتحدة -. بين العبارات الملطفة والبلاغة المتفاقمة، حتى العلماء وجدوا صعوبة في متابعة الجدل. إلى الجمهور قراءة العنوان، هو ببساطة محيرة.

جوابي على السؤال النقدي هو ببساطة أن مشاركة المواطن هي مصطلح قاطع لسلطة المواطن. إن إعادة توزيع السلطة هي التي تمكن غير المواطنين، المستبعدين حاليا من العمليات السياسية والاقتصادية، من الاندماج عمدا في المستقبل. إنها الاستراتيجية التي ينضم من خلالها الأشخاص الذين لا يملكون إلى تحديد كيفية مشاركة المعلومات، وتحديد الأهداف والسياسات، وتخصيص الموارد الضريبية، وتشغيل البرامج، وتوزيع الفوائد مثل العقود والمحسوبية. باختصار، إنها الوسيلة التي يمكنهم من خلالها إحداث إصلاح اجتماعي كبير يمكنهم من المشاركة في فوائد المجتمع الثري.

طقوس فارغة مقابل فائدة

يوجد فرق حاسم بين المرور بطقوس المشاركة الفارغة وامتلاك القوة الحقيقية اللازمة للتأثير على نتيجة العملية. تم وضع هذا الاختلاف ببراعة في ملصق رسمه الطلاب الفرنسيون في الربيع الماضي لشرح تمرد العمال الطلابي[2] (انظر الشكل 1). يسلط الملصق الضوء على النقطة الأساسية التي مفادها أن المشاركة دون إعادة توزيع السلطة هي عملية فارغة ومحبطة للضعفاء.. إنه يسمح لأصحاب السلطة بالادعاء بأنه تم النظر في جميع الأطراف ولكنه يجعل من الممكن لبعض هذه الأطراف فقط الاستفادة. يحافظ على الوضع الراهن. بشكل أساسي، هذا ما كان يحدث في معظم برامج العمل المجتمعي البالغ عددها 1000 برنامج، وما يعد بالتكرار في الغالبية العظمى من برامج المدن النموذجية البالغ عددها 150.

ISSN: 2750-6142
المجلد 3، العدد 6، 2024
Vol: 3 / N°: 6 (2024)
المجلة العربية لعلم الترجمة
Arabic Journal for Translation Studies
OPEN ACCESS

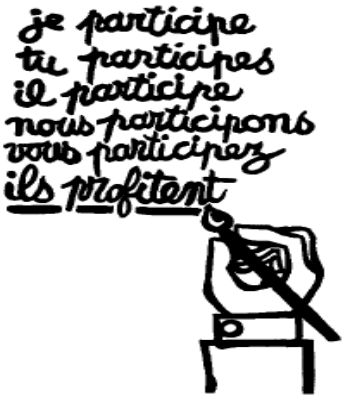

الشكل 1: ملصق لطلاب فرنسيين. باللغة العربية، أنا أشارك، أنت تشارك، هو يشارك، نحن نشارك، أنتم تشاركون ... هم يستفيدون

أنواع المشاركة و"عدم المشاركة"

قد يساعد تصنيف ثمان مستويات من المشاركة في تحليل هذه القضية المشوشة. لأغراض التوضيح، يتم ترتيب الأنواع الثمانية في نمط سلم مع كل درجة تتوافق مع مدى قوة المواطنين في تحديد المنتج النهائي[3] (انظر الشكل 2).

سلطة المواطن	سيطرة المواطن
	السلطة المفوضة
المشاركة الرمزية	الشراكة
	الاسترضاء
عدم المشاركة	التشاور
	الإعلام
	العلاج
	التلاعب

الشكل 2: ثماني درجات على سلم مشاركة المواطن

الدرجات السفلية للسلم هي (1) التلاعب و (2) العلاج. تصف هاتان الدرجتان مستويات "عدم المشاركة" التي ابتكرها البعض لتحل محل المشاركة الحقيقية. هدفهم الحقيقي ليس تمكين الناس من المشاركة في تخطيط أو تنفيذ البرامج، ولكن لتمكين أصحاب السلطة من "تعليم" أو "علاج" المشاركين. تتقدم الدرجات 3 و 4 إلى مستويات" الرمزية " التي تسمح للفقراء بالسماع لهم وحصولهم على صوت: (3) إعلام و (4) استشارة. عندما يتم تقديمها من قبل أصحاب السلطة على أنها النطاق الكلي للمشاركة، قد يسمع المواطنون بالفعل ويُسمَعون. ولكن في ظل هذه الظروف يفتقرون إلى القدرة على ضمان أن وجهات

نظرهم سوف يرأسها الأقوياء. عندما تقتصر المشاركة على هذه المستويات، لا يوجد متابعة ، ولا "قوة"، وبالتالي لا يوجد ضمان لتغيير الوضع الراهن.

الدرجة (5) الاسترضاء، هي ببساطة رمزية ذات مستوى أعلى لأن القواعد الأرضية تسمح للفقراء بتقديم المشورة، ولكن يحتفظ لأصحاب السلطة بالحق المستمر في اتخاذ القرار.

علاوة على ذلك، هناك مستويات من سلطة المواطن مع درجات متزايدة من نفوذ صنع القرار. يمكن للمواطنين الدخول في (6) شراكة تمكنهم من التفاوض والانخراط في مقايضات مع أصحاب السلطة التقليديين. في أعلى الدرجات، (7) السلطة المفوضة و (8) سيطرة المواطن، لا يحصل المواطنون على غالبية مقاعد صنع القرار، أو السلطة الإدارية الكاملة.

من الواضح أن السلم المكون من ثماني درجات هو تبسيط، لكنه يساعد في توضيح النقطة التي فاتها الكثيرون: أن هناك تدرجات كبيرة لمشاركة المواطنين. إن معرفة هذه التدرجات يجعل من الممكن قطع الغلو لفهم المطالب الشديدة بشكل متزايد للمشاركة من غير المحتاجين بالإضافة إلى سلسلة الاستجابات المربكة من أصحاب السلطة.

من خلال التصنيف يستخدم أمثلة من البرامج الفيدرالية مثل التجديد الحضري، ومكافحة الفقر، والمدن النموذجية؛ يمكن توضيحها بسهولة في الكنيسة، التي تواجه حاليا مطالب السلطة من الكهنة والعلمانيين الذين يسعون إلى تغيير مهمتها؛ الكليات والجامعات التي أصبحت في بعض الحالات ساحات معارك حرفية حول قضية سلطة الطلاب؛ أو المدارس العامة وقاعات المدينة وأقسام الشرطة (أو الشركات الكبرى التي من المحتمل أن تكون التالية في قائمة الأهداف الموسعة). القضايا الأساسية هي نفسها في الأساس "لا أحد" في العديد من المجالات تحاول أن تصبح "هيئات معينة" تتمتع بالقوة الكافية لجعل المؤسسات المستهدفة تستجيب لآرائها وتطلعاتها واحتياجاتها.

قيود التصنيف

يجمع السلم بين المواطنين الضعفاء والأقوياء من أجل تسليط الضوء على الانقسامات الأساسية بينهم. في الواقع، لا يعتبر الفقراء ولا أصحاب السلطة كتل متجانسة. تضم كل فئة مجموعة من وجهات النظر المتباينة، والانقسامات الكبيرة، والمصالح الخاصة المتنافسة، والمجموعات الفرعية المنقسمة. المبرر لاستخدام مثل هذه التجريدات التبسيطية هو أنه في معظم الحالات الفقراء حقا ينظرون إلى الأقوياء على أنهم "نظام" مترابط، وينظر أصحاب السلطة في الواقع إلى الفقراء على أنهم بحر من "هؤلاء الناس" ، مع القليل من الفهم للاختلافات الطبقية والطائفية بينهم.

وتجدر الإشارة إلى أن التصنيف لا يتضمن تحليلا لأهم الحواجز التي تحول دون تحقيق مستويات حقيقية من المشاركة. تقع هذه الحواجز على جانبي السياج المبسط. من جانب أصحاب السلطة، تشمل العنصرية، الأبوية، ومقاومة إعادة توزيع السلطة. ومن جانب الفقراء، تشمل أوجه القصور في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الفقير وقاعدة المعرفة، بالإضافة إلى الصعوبات في تنظيم مجموعة مواطنين تمثيلية وخاضعة للمساءلة في مواجهة العبث والاغتراب وانعدام الثقة.

تحذير آخر بشأن الدرجات الثمانية المنفصلة على السلم: في العالم الحقيقي للأشخاص والبرامج، قد يكون هناك 150 درجة مع اختلافات أقل حدة و "نقية" فيما بينها. علاوة على ذلك، قد تنطبق بعض الخصائص المستخدمة لتوضيح كل نوع من

الأنواع الثمانية على درجات أخرى. على سبيل المثال، يمكن أن يحدث توظيف الأشخاص الفقراء في برنامج أو على موظفي التخطيط في أي من الدرجات الثماني ويمكن أن يمثل إما خاصية مشروعة أو غير مشروعة لمشاركة المواطنين. اعتمادا على دوافعهم، يمكن لأصحاب السلطة توظيف الفقراء لحشدهم، أو استرضاءهم، أو الاستفادة من المهارات والرؤى الخاصة للفقراء[4]. يتباهى بعض رؤساء البلديات، على انفراد، باستراتيجيتهم في توظيف قادة سود متشددين لتكميمهم مع تدمير مصداقيتهم في مجتمع السود.

خصائص و توضيحات

في هذا السياق من القوة والعجز، يتم توضيح خصائص الدرجات الثمانية بأمثلة من البرامج الاجتماعية الفيدرالية الحالية.

1. التلاعب

باسم مشاركة المواطنين، يتم وضع الأشخاص في لجان استشارية أو مجالس استشارية ذات طابع مطاطي لغرض صريح هو" تعليمهم " أو هندسة دعمهم. بدلا من المشاركة الحقيقية للمواطنين، تشير الدرجة السفلية من السلم إلى تشويه المشاركة في وسيلة علاقات عامة من قبل أصحاب السلطة.

ظهر هذا الشكل الوهمي من "المشاركة" في البداية مع التجديد الحضري عندما تمت دعوة النخبة الاجتماعية من قبل مسؤولي الإسكان في المدينة للعمل في اللجان الاستشارية للمواطنين (Cacs). كان الهدف الآخر للتلاعب هو اللجان الفرعية التابعة للجان للمواطنين المعنية بمجموعات الأقليات، والتي كانت من الناحية النظرية لحماية حقوق الزنوج في برنامج التجديد. من الناحية العملية، كانت هذه اللجان الفرعية، مثل اللجان الأم، تعمل في الغالب على شكل ترويسة، وتتقدم إلى الأمام في الأوقات المناسبة لتعزيز خطط التجديد الحضري (المعروفة في السنوات الأخيرة باسم خطط إزالة الزنوج).

في اجتماعات اللجان الاستشارية للمواطن، ينفرد المسؤولون بتعليم وإقناع ونصح المواطنين، وليس العكس. أضفت المبادئ التوجيهية الفيدرالية لبرامج التجديد الشرعية على جدول الأعمال المتلاعب من خلال التأكيد على مصطلحات "جمع المعلومات" و "العلاقات العامة" و "الدعم" باعتبارها وظائف صريحة للجان[5].

تم تطبيق هذا النمط من عدم المشاركة منذ ذلك الحين على برامج أخرى تشمل الفقراء. تظهر أمثلة على ذلك في وكالات العمل المجتمعي (CAAs) التي أنشأت هياكل تسمى "مجالس الأحياء" أو "المجموعات الاستشارية للأحياء". هذه الهيئات في كثير من الأحيان ليس لها وظيفة أو سلطة مشروعة[6]. تستخدمها أجهزة الاستقبال و الإرشاد "لإثبات" أن "الأشخاص على مستوى القاعدة" يشاركون في البرنامج. لكن ربما لم تتم مناقشة البرنامج مع " الناس" . أو ربما تم وصفه في اجتماع بعبارات عامة: "نحن بحاجة إلى توقيعاتك على هذا الاقتراح لمركز متعدد الخدمات، يضم تحت سقف واحد، أطباء من إدارة الصحة، وعمال من إدارة الرعاية الاجتماعية، ومتخصصين من خدمة التوظيف".

لم يتم إبلاغ التوقيعات بأن المركز الذي تبلغ تكلفته 2 مليون دولار سنويا سيحيل السكان فقط إلى نفس خطوط الانتظار القديمة في نفس الوكالات القديمة في جميع أنحاء المدينة. لا يسأل أحد عما إذا كان مركز الإحالة هذا مطلوبا حقا في الحي

الذي يقيم فيه. لا أحد يدرك أن مقاول المبنى هو صهر العمدة، أو أن المدير الجديد للمركز سيكون نفس أخصائي تنظيم المجتمع القديم من وكالة التجديد الحضري.

بعد التوقيع على أسمائهم، نشر المراقبون الفخورون كلمة "شاركوا" في جلب مركز جديد ورائع إلى الحي لتزويد الناس بالوظائف والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية التي يحتاجونها بشدة. فقط بعد حفل قطع الشريط، يدرك أعضاء مجلس الحي أنهم لم يطرحوا الأسئلة المهمة، وأنه ليس لديهم مستشارون فنيون خاصون بهم لمساعدتهم على فهم المطبوعات القانونية الدقيقة. المركز الجديد، الذي يفتح من التاسعة إلى الخامسة في أيام الأسبوع فقط، يضيف في الواقع إلى مشاكلهم. الآن لن تتحدث الوكالات القديمة في جميع أنحاء المدينة معهم ما لم يكن لديهم قسيمة ورقية وردية لإثبات أنه تمت إحالتهم من قبل مركز الحي الجديد اللامع "الخاص بهم".

لسوء الحظ، هذه المغالطة ليست مثالا فريدا. بدلا من ذلك، يكاد يكون نموذجيا لما تم ارتكابه باسم الخطاب عالي الصوت مثل " المشاركة الشعبية". هذا الزائف يكمن في قلب السخط العميق والعداء من الفقراء تجاه أصحاب السلطة.

ملاحظة واحدة متفائلة هي أنه بعد أن تم الإهانة بشكل صارخ، تعلم بعض المواطنين لعبة Mickey Mousse، والآن يعرفون أيضا كيفية اللعب. ونتيجة لهذه المعرفة، يطالبون بمستويات حقيقية من المشاركة للتأكد من أن البرامج العامة ذات صلة باحتياجاتهم وتستجيب لأولوياتهم.

2. العلاج

يجب أن يكون العلاج الجماعي في بعض الحالات، المزيف باسم مشاركة للمواطنين، على أدنى درجة في السلم لأنه غير أمين ومتغطرس. يفترض المديرون - خبراء الصحة العقلية من الأخصائيين الاجتماعيين إلى الأطباء النفسيين- أن العجز مرادف للمرض العقلي. على هذا الافتراض، في إطار حفلة تنكرية لإشراك المواطنين في التخطيط، يخضع الخبراء المواطنين للعلاج الجماعي السريري. ما يجعل هذا الشكل من " المشاركة " بغيضا للغاية هو أن المواطنين يشاركون في نشاط واسع النطاق، لكن تركيزها ينصب على علاجهم من" أمراضهم " بدلا من تغيير العنصرية والإيذاء اللذين يخلقان "أمراضهم".

إن النظر في الحادث الذي وقع في ولاية Pennsylvania قبل أقل من سنة. عندما أخذ الأب طفله المصاب بمرض خطير إلى عيادة الطوارئ في مستشفى محلي، أمره طبيب مقيم شاب في الخدمة بأخذ الطفل إلى المنزل وإطعامه ماء السكر. توفي الطفل بعد ظهر ذلك اليوم من الالتهاب الرئوي والجفاف. اشتكى الأب المجهد إلى مجلس إدارة وكالة عمل المجتمع المحلي. بدلا من إجراء تحقيق في المستشفى لتحديد التغييرات التي ستمنع حدوث وفيات مماثلة أو أشكال أخرى من سوء الممارسة، دعا المجلس الأب لحضور جلسات رعاية الأطفال (العلاج) للآباء في وكالات العمل الاجتماعي، ووعده بأن يقوم شخص ما "بالاتصال بمدير المستشفى ليرى أنه لن يحدث مرة أخرى".

يمكن رؤية أمثلة أقل دراماتيكية، ولكنها أكثر شيوعا للعلاج، تتنكر في صورة مشاركة المواطنين، في برامج الإسكان العام حيث يتم استخدام مجموعات المستأجرين كوسيلة لتعزيز حملات التحكم في طفلك أو حملات التنظيف. يتم جمع المستأجرين معا لمساعدتهم على " تعديل قيمهم ومواقفهم مع قيم المجتمع الأكبر". في ظل هذه القواعد، يتم تحويلهم عن

التعامل مع أمور مهمة مثل: الإخلاء التعسفي؛ الفصل بين مشروع الإسكان؛ أو لماذا هناك فترة زمنية مدتها ثلاثة أشهر لاستبدال نافذة مكسورة في الشتاء.

يمكن رؤية تعقيد مفهوم المرض العقلي في عصرنا في تجارب الطلاب / العاملين في مجال الحقوق المدنية الذين يواجهون البنادق والسياط وأشكال الإرهاب الأخرى في الجنوب. كانوا بحاجة إلى مساعدة الأطباء النفسيين المتناغمين اجتماعيا للتعامل مع مخاوفهم وتجنب جنون العظمة[7].

3. الإعلام

يمكن أن يكون إعلام المواطنين بحقوقهم ومسؤولياتهم وخياراتهم أهم خطوة أولى نحو المشاركة المشروعة للمواطنين. ومع ذلك، غالبا ما يتم التركيز على تدفق المعلومات في اتجاه واحد - من المسؤولين إلى المواطنين - دون توفير قناة للتغذية الراجعة وعدم وجود سلطة للتفاوض. في ظل هذه الظروف، لا سيما عندما يتم توفير المعلومات في مرحلة متأخرة من التخطيط، يكون لدى الناس فرصة ضئيلة للتأثير على البرنامج المصمم "لصالحهم". الأدوات الأكثر شيوعا المستخدمة لمثل هذا الاتصال أحادي الاتجاه هي وسائل الإعلام والنشرات والملصقات والردود على الاستفسارات.

يمكن أيضا تحويل الاجتماعات إلى مركبات للاتصال بطريقة واحدة بواسطة جهاز بسيط لتوفير معلومات سطحية، الأسئلة المثبطة، أو إعطاء إجابات غير ذات صلة. في اجتماع حديث للتخطيط لمواطني المدن النموذجية في (Rhode Island Providence)، كان الموضوع "tot-lots" . وهي ملاعب للأطفال الأصغر سنا، خصصت مجموعة من ممثلي المواطنين المنتخبين، وجميعهم تقريبا كانوا يحضرون من ثلاث إلى خمس اجتماعات في الأسبوع، ساعة لمناقشة وضع ستة ملاعب. يتكون الحي من نصف سكان أسود ونصف أبيض. وأشار العديد من الممثلين السود إلى أنه تم اقتراح أربع ملاعب للمنطقة البيضاء واثنتان فقط للأسود. رد مسؤول المدينة بتفصيل، من خلال شرح تقني للغاية حول التكاليف للقدم المربع والممتلكات المتاحة. كان من الواضح أن معظم السكان لم يفهموا تفسيره. وكان من الواضح للمراقبين من مكتب الفرص الاقتصادية أن هناك خيارات أخرى كانت ستؤدي، بالنظر إلى الأموال المتاحة، إلى توزيع أكثر إنصافا للمرافق. خوفا من عدم الجدوى، والمصطلحات القانونية، وهيبة المسؤول، قبل المواطنون "المعلومات" وأيدوا اقتراح الوكالة بوضع أربع ملاعب في الحي الأبيض[8].

4. التشاور

يمكن أن تكون دعوة آراء المواطنين، مثل إبلاغهم، خطوة مشروعة نحو مشاركتهم الكاملة. ولكن إذا لم يتم الجمع بين استشارتهم وأنماط المشاركة الأخرى، فإن درجة السلم هذه لا تزال خدعة لأنها لا تقدم أي ضمان بأن مخاوف المواطنين وأفكارهم ستؤخذ في الاعتبار. الأساليب الأكثر شيوعا المستخدمة لاستشارة الناس هي استطلاعات الموقف واجتماعات الحي وجلسات الاستماع العامة.

عندما يقيد أصحاب السلطة مساهمة المواطنين في هذا المستوى فقط، تظل المشاركة مجرد طقوس لتزيين النوافذ. ينظر إلى الأشخاص في المقام الأول على أنهم تجريدات إحصائية، وتقاس المشاركة بعدد الحضور إلى الاجتماعات أو أخذ الكتيبات إلى

المنزل أو الإجابة على استبيان. ما يحققه المواطنون في كل هذا النشاط هو أنهم "شاركوا في المشاركة". وما يحققه أصحاب السلطة هو الدليل على أنهم مروا بالحركات المطلوبة لإشراك " هؤلاء الناس".

أصبحت استطلاعات الرأي موضع خلاف خاص في أحياء الحي اليهودي. السكان غير راضين بشكل متزايد عن عدد المرات في الأسبوع التي يتم مسحها حول مشاكلهم وآمالهم. كما قالت إحدى النساء: "لا شيء يحدث على الإطلاق مع تلك الأسئلة اللعينة؛ باستثناء المساح يحصل على 3 دولارات في الساعة، ولا يتم غسيلي في ذلك اليوم". في بعض المجتمعات، يشعر السكان بالانزعاج الشديد لدرجة أنهم يطالبون برسوم مقابل المقابلات البحثية.

استطلاعات الرأي ليست مؤشرات صحيحة جدا لرأي المجتمع عند استخدامها دون مدخلات أخرى من المواطنين. المسح بعد المسح (المدفوع من الأموال المضادة) " وثق " أن ربات البيوت الفقيرات يرغبن في الحصول على الكثير في حين يمكن للأطفال الصغار اللعب بأمان. لكن معظم النساء قدمن الإجابة على هذه الاستبيانات دون معرفة خياراتهن. افترضوا أنهم إذا طلبوا شيئا صغيرا، فقد يحصلون على شيء مفيد في الحي. لو عرفت الأمهات أن خطة التأمين الصحي المجانية المدفوعة مسبقا كانت خيارا ممكنا، ربما لم يضعوا الكثير على قوائم رغباتهم.

حدث سوء استخدام كلاسيكي لعمليات الاستشارة في New Haven، Connecticut، عقد اجتماع للتشاور مع المواطنين بشأن منحة المدن النموذجية المقترحة. وصف James V. Cunningham، في تقرير غير منشور إلى مؤسسة فورد، الحشد بأنه كبير و"معاد في الغالب" [9].

طالب أعضاء جمعية آباء Hill بمعرفة سبب عدم مشاركة السكان في صياغة الاقتراح. أوضح مدير وكالات العمل المجتمعي Spitz أنه كان مجرد اقتراح للبحث عن أموال التخطيط الفيدرالية، و أنه بمجرد الحصول على الأموال، سيشارك السكان بعمق في التخطيط. وصف مراقب خارجي الاجتماع الذي كان حاضرا فيه بهذه الطريقة:

"أدار Spitz و Mel Adams الاجتماع بمفردهما. لم يقم أي من ممثلي مجموعة Hill بالإشراف أو حتى الجلوس على المسرح. وقال Spitz أن هذا الاجتماع الضخم الذي حضره 300 مقيم كان مثالا على "المشاركة في التخطيط". لإثبات ذلك، دعا إلى "تصويت" على كل مكون من مكونات الاقتراح نظرا لوجود عدم الرضا لدى غالبية الجمهور. اتخذ التصويت هذا الشكل: "هل يمكنني رؤية أيدي كل من يؤيدون عيادة صحية؟ كل من يعارض؟ كان الأمر أشبه بالسؤال من يفضل الأمومة".

لقد كان مزيجا من الشكوك العميقة التي أثيرت في هذا الاجتماع وتاريخ طويل من أشكال مماثلة من "مشاركة تزيين النوافذ" التي دفعت سكان New Haven إلى المطالبة بالسيطرة على البرنامج.

على النقيض من ذلك، من المفيد أن ننظر إلى Denver حيث تعلم التقنيون أنه حتى أفضل النوايا بينهم غالبا ما تكون غير مألوفة مع مشاكل وتطلعات الفقراء، بل وغير حساسين لها. وصف المدير الفني لبرنامج المدن النموذجية الطريقة التي افترض بها المخططون المحترفون أن السكان، الذين وقعوا ضحية لأصحاب المتاجر المحلية باهضة الثمن، "هم في أمس الحاجة إلى تثقيف المستهلك"[10]. من ناحية أخرى، أشار السكان إلى أن أصحاب المتاجر المحليين يؤدون وظيفة قيمة. على الرغم من أنهم فرضوا رسوما زائدة، إلا أنهم قدموا أيضا الائتمان، وقدموا المشورة، وكانوا في كثير من الأحيان المكان الوحيد في الحي للاستفادة من الرعاية الاجتماعية أو شيكات الرواتب. نتيجة لهذه الاستشارة، وافق الفنيون والمقيمون على استبدال إنشاء مؤسسات الائتمان اللازمة في الحي ببرنامج تثقيف المستهلك.

5. الاسترضاء

يبدأ المواطنون على هذا المستوى في الحصول على درجة معينة من التأثير رغم أن الرمزية لاتزال واضحة. مثال على استراتيجية الاسترضاء هو وضع عدد قليل من الفقراء "المؤهلين والهامين" المختارين يدويا في مجالس إدارة وكالات العمل المجتمعي أو في الهيئات العامة مثل مجلس التعليم أو لجنة الشرطة أو هيئة الإسكان. إذا لم يكونوا مسؤولين أمام دائرة انتخابية في المجتمع وإذا كانت نخبة السلطة التقليدية تمتلك غالبية المقاعد، فيمكن بسهولة التغلب على الأشخاص الفقراء. مثال آخر هو نموذج اللجان الاستشارية والتخطيط للمدن. فهي تسمح للمواطنين بتقديم المشورة أو التخطيط إلى ما لا نهاية ولكنها تحتفظ لأصحاب السلطة بالحق في الحكم على شرعية أو جدوى المشورة. وبطبيعة الحال، فإن درجة وضع المواطنين في الواقع تعتمد إلى حد كبير على عاملين: نوعية المساعدة التقنية التي يتلقونها في تحديد أولوياتهم، ومدى تنظيم المجتمع للضغط من أجل تلك الأولويات.

ليس من المفاجئ أن يكون مستوى مشاركة المواطنين في الغالبية العظمى من برامج المدن النموذجية في موقع السلم أو أسفله. كان صانعو السياسات في وزارة الإسكان والتنمية الحضرية مصممين على إعادة عبقرية سلطة المواطن إلى الزجاجة التي هرب منها (في عدد قليل من المدن) نتيجة للحكم الذي ينص على "أقصى مشاركة ممكنة" في برامج الفقر. لذلك، وجهت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية نهج التجديد الاقتصادي المادي والاجتماعي للأحياء المنكوبة من خلال قاعة المدينة. وصاغت تشريعا يقضي بأن تتدفق أموال جميع المدن النموذجية إلى وكالة محلية للمدينة للعرض التوضيحي من خلال مجلس المدينة المنتخب. كما سنه الكونجرس، أعطى هذا مجالس المدن المحلية حق النقض النهائي على التخطيط والبرمجة واستبعد أي علاقة تمويل مباشر بين مجموعات المجتمع وزارة الإسكان والتنمية الحضرية.

طلبت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية من الوكالات المحلية للمدينة للعرض التوضيحي إنشاء اتحاد مجالس صنع السياسات التي من شأنها أن تشمل أصحاب السلطة المحليين الضروريين لإنشاء خطة مادية واجتماعية شاملة خلال السنة الأولى. وكان من المقرر تنفيذ الخطة في مرحلة عمل لاحقة مدتها خمس سنوات. إن وزارة الإسكان والتنمية الحضرية على عكس مكتب الفرص الاقتصادية، لم تتطلب أن يكون- لا يتم تضمين المواطنين في مجالس صنع القرار في وكالة تنمية المجتمع. وطالبت معايير أداء وزارة الإسكان والتنمية الحضرية لمشاركة المواطنين فقط بأن "يتمتع المواطنون بوصول واضح ومباشر إلى عملية صنع القرار".

وبناء على ذلك، قامت وكالات تنمية المجتمع ببناء مجالس صنع السياسات الخاصة بها لتشمل مزيجا من المسؤولين المنتخبين، وممثلي المدارس، ومسؤولي الإسكان والصحة والرعاية الاجتماعية، وممثلي إدارة التوظيف والشرطة، والعديد من القادة المدنيين ورجال الأعمال. ضمت بعض وكالات تنمية المجتمع مواطنين من الحي. فسر العديد من رؤساء البلديات بشكل صحيح بند وزارة الإسكان والتنمية الحضرية "للوصول إلى عملية صنع القرار" على أنه فتحة الهروب التي سعوا إلى إحالة المواطنين إلى الدور الاستشاري التقليدي.

أنشأت معظم وكالات تنمية المجتمع لجانا استشارية للسكان. تم تأسيس عدد كبير من مجالس سياسات المواطنين بشكل مثير للقلق، ولجان سياسات المواطنين التي تم تسميتها بشكل خاطئ تماما لأنها إما لا تملك وظيفة صنع السياسات أو سلطة محدودة للغاية. أنشأت كل وكالة تنمية المجتمع تقريبا حوالي اثني عشرة لجنة تخطيط أو فرق عمل حول الخطوط الوظيفية:

الصحة، والرعاية الاجتماعية، والتعليم، والإسكان، والبطالة. في معظم الحالات، تمت دعوة المواطنين للعمل في هذه اللجان جنبا إلى جنب مع الفنيين من الوكالات العامة ذات الصلة. بعض وكالات تنمية المجتمع، من ناحية أخرى، تعتبر لجان التخطيط المنظم من الفنيين واللجان الموازية للمواطنين.

في معظم برامج المدن النموذجية، تم قضاء وقت لا نهاية له في تشكيل هياكل معقدة للمجلس واللجان وفرق العمل لسنة التخطيط. غير أن حقوق ومسؤوليات مختلف عناصر تلك الهياكل ليست محددة وهي غامضة. ومن المرجح أن يتسبب هذا الغموض في حدوث صراع كبير في نهاية عملية التخطيط التي تستغرق سنة واحدة. لأنه في هذه المرحلة، قد يدرك المواطنون أنهم "شاركوا" مرة أخرى على نطاق واسع ولكنهم لم يستفيدوا بما يتجاوز الحد الذي يقرره أصحاب السلطة لاسترضاءهم.

أصدرت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية في كانون الأول / ديسمبر 1968 نشرة[11] تتضمن نتائج دراسة الموظفين (التي أجريت في صيف عام 1968 قبل الجولة الثانية من خمسة وسبعين منحة التخطيط منحت)، على الرغم من أن هذه الوثيقة العامة تستخدم لغة دبلوماسية أكثر حساسية، إلا أنها تشهد على الانتقادات التي تم الاستشهاد بها بالفعل لمجالس السياسات التي لم تبرمج سياسات والهياكل المعقدة الغامضة، بالإضافة إلى النتائج التالية:

1. لم تتفاوض معظم وكالات تنمية المجتمع مع السكان بشأن متطلبات مشاركة المواطنين.
2. كان المواطنون، الذين يعتمدون على التجارب السلبية السابقة مع أصحاب السلطة المحليين، مشبوهة للغاية في هذا البرنامج الشافي الجديد. كانوا غير واثقين بشكل شرعي من دوافع مجلس المدينة.
3. لم تكن معظم منظمات المجتمع المدني تعمل مع مجموعات المواطنين التي كانت تمثل بصدق الأحياء النموذجية ومسؤولة أمام دوائر الأحياء. كما هو الحال في العديد من برامج الفقر، كان أولئك الذين شاركوا أكثر تمثيلا للطبقة العاملة المتنقلة. وبالتالي، فإن موافقتهم على الخطط التي أعدتها وكالات المدينة لم يكن من المرجح أن تعكس آراء العاطلين عن العمل والشباب والسكان الأكثر تشددا والفقراء المتشددين.
4. لم يكن السكان الذين شاركوا في ما يصل إلى ثلاثة إلى خمسة اجتماعات في الأسبوع على علم بالحد الأدنى من حقوقهم ومسؤولياتهم والخيارات المتاحة لهم في إطار البرنامج. على سبيل المثال، لم يدركوا أنهم غير مطالبين بقبول المساعدة الفنية من فنيي المدينة الذين لا يثقون بهم.
5. كانت معظم المساعدة الفنية التي قدمتها وكالات تنمية المجتمع ووكالات المدن ذات جودة من الدرجة الثالثة، وأبوية، ومتعالية. لم يقترح فنيو الوكالة خيارات مبتكرة. كان رد فعلهم بيروقراطيا عندما ضغط السكان على مناهج مبتكرة. كانت المصالح الخاصة لوكالات المدينة القديمة - وإن كانت خفية - أجندة رئيسية.
6. لم تكن معظم وكالات تنمية المجتمع منخرطة في التخطيط الشامل بما يكفي لفضح جذور الاضمحلال الحضري والتعامل معها. لقد انخرطوا في " الاجتماعات الملتهبة" وكانوا يدعمون الاستراتيجيات التي أدت إلى" إشعال فتيل الإسقاط "، وكانت نتيجته " قائمة غسيل " للبرامج التقليدية التي ستجريها الوكالات التقليدية بالطريقة التقليدية التي ظهرت بموجبها الأحياء الفقيرة في المقام الأول.
7. لم يحصل السكان على معلومات كافية من وكالات تنمية المجتمع لتمكينهم من مراجعة الخطط التي وضعتها وكالة تنمية المجتمع أو الشروع في خطط خاصة بهم كما هو مطلوب من قبل وزارة الإسكان والتنمية الحضرية. في أحسن الأحوال،

كانوا يحصلون على معلومات سطحية. في أسوأ الأحوال، لم يحصلوا حتى على نسخ من مواد وزارة الإسكان والتنمية الحضرية الرسمية.

8. لم يكن معظم السكان على علم بحقوقهم في التعويض عن النفقات المتكبدة بسبب المشاركة، مجالسة الأطفال وتكاليف النقل وما إلى ذلك.

9. كان تدريب السكان، الذي من شأنه أن يمكنهم من فهم متاهة أنظمة وشبكات الأنظمة الفرعية الفيدرالية - الحكومية- الحضرية، عنصرا لم تفكر فيه معظم وكالات تنمية المجتمع.

أدت هذه النتائج إلى تفسير عام جديد لمنهج وزارة الإسكان والتنمية الحضرية لمشاركة المواطنين. على الرغم من عدم تغيير متطلبات الحاصلين على منح المدينة النموذجية الخمسة والسبعين "الجولة الثانية"، إلا أن نشرة وزارة الإسكان والتنمية الحضرية الفنية المكونة من سبعة وعشرين صفحة حول مشاركة المواطنين دعت مرارا وتكرارا إلى مشاركة المدن في السلطة مع السكان. كما حثت وكالات تنمية المجتمع على تجربة العقود من الباطن التي بموجبها يمكن لمجموعات السكان توظيف الفنيين الموثوق بهم.

تم تعميم تقييم حديث في فبراير 1969 من قبل مكتب المعلومات العلمية والتقنية، وهي شركة خاصة أبرمت عقدا مع مكتب الفرص الاقتصادية لتقديم المساعدة الفنية والتدريب للمواطنين المشاركين في برامج المدن النموذجية في المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد. ويؤيد تقرير مكتب المعلومات العلمية والتقنية المقدم إلى مكتب الفرص الاقتصادية الدراسة السابقة. بالإضافة إلى أنه ينص على[12]:

لا يوجد عمليا هيكل نموذجي للمدن تعني مشاركة المواطنين اتخاذ قرارات مشتركة حقا، بحيث يمكن للمواطنين أن ينظروا إلى أنفسهم على أنهم "شركاء في هذا البرنامج"....

بشكل عام، يجد المواطنون أنه من المستحيل أن يكون لهم تأثير كبير على التخطيط الشامل الجاري. في معظم الحالات، يقوم مخططو الموظفين في وكالة تنمية المجتمع ومخططي الوكالات القائمة بالتخطيط الفعلي مع قيام المواطنين بدور هامشي في المراقبة، وفي النهاية، "الختم المطاطي" للخطة التي تم إنشاؤها. في الحالات التي يتحمل فيها المواطنون المسؤولية المباشرة عن وضع خطط البرامج، فإن الفترة الزمنية المسموح بها والموارد التقنية المستقلة المتاحة لهم ليست كافية للسماح لهم بفعل أي شيء أكثر من إنشاء طرق تقليدية للغاية للمشاكل التي يحاولون حلها.

بشكل عام، يعتبر التفكير قليلا أو معدوما في وسائل ضمان استمرار مشاركة المواطنين خلال مرحلة التنفيذ. في معظم الحالات، يتم تصور الوكالات التقليدية كمنفذين لبرامج المدن النموذجية، وقد تم تطوير آليات قليلة لتشجيع التغيير التنظيمي أو التغيير في طريقة تقديم البرامج داخل هذه الوكالات أو لضمان أن يكون للمواطنين بعض التأثير على هذه الوكالات أثناء تنفيذها برامج المدن النموذجية....

على العموم، يتم التخطيط للناس مرة أخرى. في معظم الحالات، يتخذ موظفو وكالة تنمية المجتمع قرارات التخطيط الرئيسية وتوافق عليها مجالس السياسات بطريقة شكلية.

6. الشراكة

في هذه الدرجة من السلم، يتم في الواقع إعادة توزيع السلطة من خلال التفاوض بين المواطنين وأصحاب السلطة. وهم يوافقون على تقاسم مسؤوليات التخطيط وصنع القرار من خلال هياكل مثل مجالس السياسات المشتركة ولجان التخطيط وآليات حل المآزق. بعد أن يتم وضع قواعد الأرض من خلال شكل من أشكال الأخذ والعطاء، فإنها لا تخضع للتغيير من جانب واحد.

يمكن للشراكة أن تعمل بشكل أكثر فعالية عندما تكون هناك قاعدة سلطة منظمة في المجتمع يكون قادة المواطنين مسؤولين عنها؛ عندما يكون لدى مجموعة المواطنين الموارد المالية لدفع أتعاب معقولة لقادتها مقابل جهودهم التي تستغرق وقتا طويلا؛ وعندما يكون لدى المجموعة الموارد اللازمة لتوظيف (وطرد) الفنيين والمحامين ومنظمي المجتمع. مع هذه المكونات، يتمتع المواطنون ببعض التأثير التفاوضي الحقيقي على نتيجة الخطة (طالما وجد الطرفان أنه من المفيد الحفاظ على الشراكة). وصف أحد قادة المجتمع الأمر بأنه "مثل القدوم إلى قاعة المدينة مرتديا قبعة على رأسه بدلا من يده".

في برنامج المدن النموذجية، وصل حوالي خمسة عشر فقط مما يسمى بالجيل الأول من خمس وسبعين مدينة إلى درجة كبيرة من تقاسم السلطة مع السكان. في جميع هذه المدن باستثناء واحدة، كانت مطالب المواطنين الغاضبة، بدلا من مبادرة المدينة، هي التي أدت إلى تقاسم السلطة عن طريق التفاوض[13]. تم إطلاق المفاوضات من قبل المواطنين الذين غضبوا من الأشكال السابقة للمشاركة المزعومة. كانوا غاضبين ومتطورين بما يكفي لرفض "الخداع" مرة أخرى. وهددوا بمعارضة دفع منحة تخطيط للمدينة. أرسلوا وفودا إلى وزارة الإسكان والتنمية الحضرية في واشنطن. استخدموا لغة متعجرفة. جرت المفاوضات تحت سحابة من الشك والحقد.

في معظم الحالات التي يتم فيها تقاسم السلطة، تم الاستيلاء عليها من قبل المواطنين، وليس من قبل المدينة. لا يوجد شيء جديد في هذه العملية. نظرا لأن أولئك الذين لديهم السلطة يريدون عادة التمسك بها، فقد كان لابد تاريخيا من انتزاعها من قبل الضعفاء بدلا من تقديمها من قبل الأقوياء.

تم التفاوض على شراكة العمل هذه من قبل السكان في حي Philadelphia النموذجي. مثل معظم المتقدمين للحصول على منحة المدن النموذجية، كتبت Philadelphia طلبها الذي يزيد عن 400 صفحة ولوحت به في اجتماع تم تنظيمه على عجل لقادة المجتمع. عندما طلب من الحاضرين الحصول على تأييد، احتجوا بغضب على فشل المدينة في التشاور معهم بشأن إعداد الطلب المكثف. هدد متحدث باسم المجتمع بتعبئة احتجاج حي ضد التطبيق ما لم توافق المدينة على منح المواطنين أسبوعين لمراجعة الطلب والتوصية بالتغييرات. مما داع إلى موافقة المسؤولين.

في اجتماعهم التالي، سلم المواطنون مسؤولي المدينة قسما بديلا لمشاركة المواطنين غير القواعد الأساسية من دور استشاري ضعيف للمواطنين إلى اتفاقية قوة مشتركة قوية. تضمن تطبيق Philadelphia لوزارة الإسكان والتنمية الحضرية استبدال المواطنين كلمة بكلمة. (كما تضمنت فصلا تمهيديا جديدا أعد للمواطن غير وصف المدينة لنموذج الحي من وصف أبوي للمشكلات إلى تحليل واقعي لنقاط قوتها وضعفها وإمكاناتها).

ونتيجة لذلك، تم تجديد لجنة صنع السياسات المقترحة التابعة لوكالة تنمية المجتمع في Philadelphia لمنح خمسة مقاعد من أصل أحد عشر لمنظمة السكان، والتي تسمى المجلس الواسع للمنطقة. حصلت الهيئة على عقد من الباطن من وكالة تنمية

المجتمع بأكثر من 20000 دولار شهريا، استخدمته للحفاظ على تنظيم الحي، ودفع 7 دولارات لقادة المواطنين لكل اجتماع مقابل خدمات التخطيط الخاصة بهم، ودفع رواتب طاقم من منظمي المجتمع والمخططين والفنيين الآخرين. يتمتع المجلس الجهوي الموسع بصلاحية بدء الخطط الخاصة به، والمشاركة في التخطيط المشترك مع لجان وكالة تنمية المجتمع، ومراجعة الخطط التي بدأتها وكالات المدينة. لديه حق النقض من حيث أنه لا يجوز تقديم أي خطط من قبل وكالة تنمية المجتمع إلى مجلس المدينة حتى يتم مراجعتها، وتم التفاوض بنجاح على أي اختلافات في الرأي مع المجلس الجهوي الموسع. يمكن لممثلي المجلس الجهوي الموسع (وهي اتحاد لمنظمات الأحياء مجمعة في ستة عشر "مركزا" للحي) حضور جميع اجتماعات فرق عمل وكالة تنمية المجتمع أو لجان التخطيط أو اللجان الفرعية.

يخول مجلس المدينة حق النقض النهائي على الخطة (بموجب القانون الاتحادي)، يعتقد المجلس الجهوي الموسع أن لديه دائرة انتخابية في الحي قوية بما يكفي للتفاوض على أي اعتراضات في الساعة الحادية عشرة قد يثيرها مجلس المدينة عندما ينظر في مثل هذه الابتكارات المقترحة من المجلس الجهوي الموسع كمصرف عقاري، ومؤسسة تنمية اقتصادية، وبرنامج تجريبي للحفاظ على الدخل لـ 900 أسرة فقيرة.

7. السلطة المفوضة

يمكن أن تؤدي المفاوضات بين المواطنين والمسؤولين العموميين أيضا إلى حصول المواطنين على سلطة صنع القرار المهيمنة على خطة أو برنامج معين. تعد مجالس سياسات المدينة النموذجية أو وكالات العمل المجتمعي التي يتمتع فيها المواطنون بأغلبية واضحة من المقاعد وسلطات محددة حقيقية أمثلة نموذجية. على هذا المستوى، تم رفع السلم إلى النقطة التي يحمل فيها المواطنون البطاقات المهمة لضمان مساءلة البرنامج أمامهم. لحل الخلافات، يحتاج أصحاب السلطة إلى بدء عملية المساومة بدلا من الاستجابة للضغوط من الطرف الآخر.

وقد تحقق هذا الدور المهيمن في صنع القرار من قبل السكان في عدد قليل من المدن النموذجية بما في ذلك كامبريدج، ماساتشوستس، دايتون وكولومبوس، أوهايو، مينيابوليس، مينيسوتا، سانت لويس، ميسوري، هارتفورد ونيوهافن، كونيتيكت، أوكلاند، و كاليفورنيا.

في نيوهافن، أنشأ سكان حي Hill شركة تم تفويضها سلطة إعداد خطة المدن النموذجية بأكملها. المدينة التي حصلت على منحة تخطيط بقيمة 117000 دولار من Hill، تعاقدت من الباطن من خلال تخصيص 110.000 دولار منها إلى شركة الحي لتوظيف موظفي التخطيط والاستشاريين الخاصين بها. تضم مؤسسة حي Hill أحد عشر ممثلا في مجلس إدارة وكالة تنمية المجتمع الواحد والعشرين الذي يضمن لها صوت الأغلبية عندما تتم مراجعة خطتها المقترحة من قبل وكالة تنمية المجتمع.

نموذج آخر للسلطة المفوضة هو مجموعات منفصلة ومتوازية من المواطنين وأصحاب السلطة، مع توفير حق النقض للمواطنين إذا تعذر حل الخلافات في الرأي من خلال التفاوض. هذا نموذج تعايش مثير للاهتمام بشكل خاص لمجموعات المواطنين المعادية التي تشعر بالمرارة تجاه مجلس المدينة - نتيجة " الجهود التعاونية" السابقة - للانخراط في التخطيط المشترك.

نظرا لأن جميع برامج المدن النموذجية تتطلب موافقة مجلس المدينة قبل أن تمولها وزارة الإسكان والتنمية الحضرية، تتمتع مجالس المدن بصلاحيات الفيتو النهائية حتى عندما يحصل المواطنون على غالبية المقاعد في مجلس إدارة وكالة تنمية المجتمع. في ريتشموند، كاليفورنيا، وافق مجلس المدينة على مواجهة المواطنين، لكن تفاصيل تلك الاتفاقية غامضة ولم يتم اختبارها.

كما تظهر العديد من ترتيبات السلطة المفوضة في برنامج العمل المجتمعي نتيجة لمطالب الأحياء وأحدث إرشادات التعليمات الصادرة عن مكتب الفرص الاقتصادية والتي حثت وكالات العمل المجتمعي على "تجاوز المتطلبات الأساسية لمشاركة المقيمين[14]". في بعض المدن، أصدرت وكالات العمل المجتمعي عقودا من الباطن للمجموعات التي يهيمن عليها المقيمون لتخطيط و/أو تشغيل واحد أو أكثر من مكونات برنامج الأحياء اللامركزية مثل مركز خدمة متعدد الأغراض أو برنامج Headstart. تتضمن هذه العقود عادة ميزانية ومواصفات برنامج متفق عليها سطرا بسطر. وعادة ما تتضمن أيضا بيانا محددا للصلاحيات المهمة التي تم تفويضها، على سبيل المثال: صنع السياسات، التوظيف والفصل، إصدار عقود من الباطن للبناء أو الشراء أو التأجير (بعض العقود من الباطن واسعة جدا لدرجة أنها تقترب من نماذج لمراقبة المواطنين).

8. مراقبة المواطن

تتزايد الطلبات على المدارس التي يسيطر عليها المجتمع، والسيطرة من قبل السود، والسيطرة على الأحياء. على الرغم من أنه لا يوجد أحد في الأمة لديه سيطرة مطلقة، فمن المهم جدا عدم الخلط بين الخطاب والقصد. يطالب الناس ببساطة بهذه الدرجة من القوة (أو السيطرة) التي تضمن أن المشاركين أو المقيمين يمكنهم إدارة برنامج أو مؤسسة، وأن يكونوا مسؤولين بالكامل عن الجوانب السياسية والإدارية، وأن يكونوا قادرين على التفاوض على الشروط التي بموجبها "الغرباء" قد يغيرونهم.

إن شركة الأحياء التي لا يوجد بها وسطاء بينها وبين مصدر الأموال هي النموذج الأكثر شيوعا. وهناك عدد قليل من هذه الشركات التجريبية تنتج بالفعل السلع و/ أو الخدمات الاجتماعية. وبحسب ما ورد هناك العديد من الآخرين في مرحلة التطوير، وستظهر بلا شك نماذج جديدة للسيطرة مع استمرار الفقراء في الضغط من أجل درجات أكبر من السلطة على حياتهم.

على الرغم من أن النضال المرير من أجل السيطرة المجتمعية على مدارس Ocean Hill-Brownsville في مدينة نيويورك قد أثار مخاوف كبيرة في قراءة العناوين الرئيسية للجمهور، إلا أن التجارب الأقل شهرة تظهر أن الأشخاص الفقراء يمكنهم بالفعل تحسين مصيرهم من خلال التعامل مع الوظيفة الكاملة للتخطيط وصنع السياسات وإدارة البرنامج. حتى أن البعض يبرهن على أنه يمكنهم القيام بكل هذا بذراع واحدة فقط لأنهم مجبرون على استخدام ذراعهم الأخرى للتعامل مع وابل مستمر من المعارضة المحلية الناجمة عن الإعلان عن منح منحة فيدرالية لمجموعة مجتمعية أو مجموعة سوداء بالكامل.

تم تمويل معظم هذه البرامج التجريبية بأموال البحث والعرض من مكتب الفرص الاقتصادية بالتعاون مع الوكالات الفيدرالية الأخرى. ومن الأمثلة على ذلك:

1. تم منح منحة بقيمة 1.8 مليون دولار لشركة تنمية منطقة Hough في Cleveland لتخطيط برامج التنمية الاقتصادية في الحي اليهودي وتطوير سلسلة من المؤسسات الاقتصادية التي تتراوح من مشروع سكني عام جديد لمركز التسوق

إلى برنامج ضمان القروض لمقاولي البناء المحليين. تتكون عضوية ومجلس إدارة الشركة غير الربحية من قادة المنظمات المجتمعية الكبرى في الحي الأسود.

2. تم منح ما يقرب من 1 مليون دولار (595751 دولارا للسنة الثانية) لجمعية جنوب غرب Alabama التعاونية للمزارعين (SWAFCA) في Selma، Alabama، لتعاونية تسويق من عشر مقاطعات للأغذية والثروة الحيوانية. على الرغم من المحاولات المحلية لتخويف الحظيرة (والتي تضمنت استخدام القوة لإيقاف الشاحنات في طريقها إلى السوق)، نمت عضوية السنة الأولى إلى 1150 مزارعا حصلوا على 52000 دولار من بيع محاصيلهم الجديدة. يتكون مجلس التعاون المنتخب من اثنين من المزارعين السود الفقراء من كل من المقاطعات العشر المكتئبة اقتصاديا.

3. تم منح ما يقرب من 600000 دولار (300000 دولار في منحة تكميلية) لشركة Albina وصندوق Albina للاستثمار لإنشاء شركة تعمل باللون الأسود، التصنيع المملوك للسود باستخدام إدارة عديمي الخبرة وأفراد الأقليات غير المهرة من منطقة Albina. ستكون مملوكة لموظفيها من خلال خطة ائتمان تعويض مؤجلة.

4. تم منح ما يقرب من 800000 دولار (400000 دولار للسنة الثانية) لمجلس Harlem Commonwealth لإثبات أن شركة التنمية المجتمعية يمكنها تحفيز وتنفيذ برنامج التنمية الاقتصادية بدعم ومشاركة مجتمعية واسعة. بعد ثمانية عشر شهرا فقط من تطوير البرنامج والتفاوض، سيطلق المجلس قريبا العديد من المشاريع واسعة النطاق بما في ذلك تشغيل اثنين من محلات السوبر ماركت، ومركز خدمة وإصلاح السيارات (مع برنامج تدريب القوى العاملة المدمج)، وشركة تمويل للعائلات التي تكسب أقل من 4000 دولار في السنة، وشركة معالجة البيانات. يدير السود مجلس إدارة شركة المسبوكات المعدنية التي مقرها ب Harlem.

من خلال العديد من مجموعات المواطنين (ورؤساء البلديات) يستخدمون خطاب سيطرة المواطنين، لا يمكن لأي مدينة نموذجية أن تفي بمعايير سيطرة المواطنين لأن سلطة الموافقة النهائية والمساءلة تقع على عاتق مجلس المدينة. يجادل Daniel P. Moynihan بأن مجالس المدينة تمثل المجتمع، لكن Adam Walinsky يوضح عدم تمثيلية هذا النوع من التمثيل[15]:

من...يمارس "السيطرة" من خلال عملية تمثيلية؟ في حي Bedford-Stuyvesant اليهودي في نيويورك، يوجد 450.000 شخص - كما هو الحال في مدينة Cincinnati بأكملها، أكثر من ولاية Vermont بأكملها. ومع ذلك، يوجد في المنطقة مدرسة ثانوية واحدة فقط، و 80 في المائة من المراهقين هم من المتسربين؛ معدل وفيات الرضع هو ضعف المتوسط الوطني؛ هناك أكثر من 8000 مبنى هجرها الجميع باستثناء الفئران، ومع ذلك لم تتلق المنطقة دولارا واحدا من أموال التجديد الحضري خلال أول 15 عاما من تشغيل هذا البرنامج؛ معدل البطالة معروف فقط لله.

من الواضح أن Bedford-Stuyvesant لديها بعض الاحتياجات الخاصة؛ ومع ذلك فقد فقدت دائما وسط ثمانية ملايين في المدينة. في الواقع، استغرق الأمر دعوى قضائية للفوز بهذه المنطقة الشاسعة، في عام 1968، أول عضو في الكونغرس. بأي معنى يمكن القول أن النظام التمثيلي قد "تحدث عن" هذا المجتمع، خلال سنوات طويلة من الإهمال والانحلال؟

نقطة Walinsky في Bedford-Stuyvesant لها قابلية تطبيق عامة على الأحياء اليهودية من الساحل إلى الساحل. لذلك من المرجح أنه في تلك الأحياء اليهودية حيث حقق السكان درجة كبيرة من القوة في عملية تخطيط المدن النموذجية، ستدعو خطط عمل السنة الأولى إلى إنشاء بعض المؤسسات المجتمعية الجديدة التي يحكمها بالكامل السكان بمبلغ محدد من المال

المتعاقد معهم. إذا كانت القواعد الأساسية لهذه البرامج واضحة وإذا أدرك المواطنون أن تحقيق مكان حقيقي في المشهد التعددي يعرضهم لأشكاله المشروعة من العطاء والأخذ، فقد تبدأ هذه الأنواع من البرامج في إظهار كيفية مواجهة مختلف القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المدمرة التي يعاني منها الفقراء.

في المدن التي من المحتمل أن تصبح في الغالب من السود من خلال النمو السكاني، من غير المرجح أن تطالب مجموعات المواطنين الشديدة مثل جمعية المرأة الأمريكية في Philadelphia في نهاية المطاف بسلطة قانونية للحكم الذاتي في الأحياء. من المرجح أن يدعو تصميمهم الكبير إلى قاعة مدينة سوداء، تتحقق من خلال العملية الانتخابية. في المدن التي من المقرر أن تظل في الغالب بيضاء في المستقبل الملاحظ، من المحتمل جدا أن تضغط المجموعات المناظرة لمركز المرأة على الأشكال الانفصالية لحكومة الأحياء التي يمكنها إنشاء ومراقبة الخدمات العامة اللامركزية مثل حماية الشرطة وأنظمة التعليم والمرافق الصحية. قد يعتمد الكثير على رغبة حكومات المدن في تلبية مطالب تخصيص الموارد المرجحة لصالح الفقراء، وعكس الاختلالات الجسيمة في الماضي.

من بين الحجج ضد سيطرة المجتمع: إنها تدعم النزعة الانفصالية؛ إنها تخلق بلقنة الخدمات العامة؛ إنها أكثر تكلفة وأقل كفاءة؛ إنها تمكن "المزاحمون" من مجموعات الأقليات من أن يكونوا انتهازيين ومحتقرين للفقراء مثل أسلافهم البيض؛ إنها لا تتوافق مع أنظمة الكفاءة والمهنية؛ ومن المفارقات أنها يمكن أن تتحول إلى لعبة Mickey Mouse جديدة للفقراء من خلال السماح لهم بالسيطرة ولكن عدم السماح لهم بموارد الدولار الكافية للنجاح[16]. لا ينبغي الاستخفاف بهذه الحجج. ولكن لا يمكن أن نأخذ على محمل الجد حجج دعاة بالمرارة من سيطرة المجتمع - أن كل وسيلة أخرى لمحاولة إنهاء الإيذاء قد فشلت!

نبذة عن الكاتبة

شيري أرنشتاين هي مديرة دراسات تنمية المجتمع في مجلس العموم، وهو معهد أبحاث غير ربحي في واشنطن، مقاطعة كولومبيا، وشيكاغو. وهي مستشارة رئيسية سابقة لمشاركة المواطنين في إدارة المدن النموذجية في وزارة الإسكان والتنمية الحضرية، وعملت كمستشارة لموظفي لجنة الرئيس المعنية بجنوح الأحداث، ومساعد خاص للسكرتير المساعد لوزارة الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، ورئيسة تحرير مجلة واشنطن الحالية.

الهوامش

[1] إن الأدبيات المتعلقة بالفقر والتمييز وآثارهما على الناس واسعة النطاق. كمقدمة، سيكون ما يلي مفيدا: B. H. Bagdikian، "في وسط الوفرة: الفقراء في أمريكا" (نيويورك، Beacon، 1964)؛ Paul Jacobs "وحشية أمريكا" المعارضة، XI (Autumn 1964)، ص432- 8، Stokely Carmichael and Charles V. Hamilton، "السلطة السوداء: سياسة التحرير في أمريكا" (أمريكا، Random House، 1967)، Cleaver Eldridge، "الروح على الجليد"، (نيويورك، McGraw-Hill، 1968)، L. J. Duhl؛ "الحالة الحضرية ؛ الناس والسياسة في المدينة" (نيويورك: Basic Books، 1963)؛ William H. Grier and P. M. Cobbs، "الغضب الأسود" (نيويورك؛ Basic Books، 1968)؛ Michael Harrington، "أمريكا الأخرى: الفقر في الولايات

المتحدة"، (نيويورك؛ Macmillan ، 1962)؛ Peter Marris and Martin Rein ، "معضلات الإصلاح الاجتماعي: الفقر والعمل المجتمعي في الولايات المتحدة"، (نيويورك؛ Atherton Press، 1967)؛Mollie Orshansky ، "من هو من بين الفقراء: نظرة ديموغرافية للفقر"، نشرة الضمان الاجتماعي، XXVII، (يوليوز 1965)، 3-32؛ and Richard T Titmuss، "مقالات عن دولة الرفاهية" (نيوهافن، مطبعة جامعة Yale، 1968).

[2] الملصق هو واحد من حوالي 350 ملصق تم إنتاجه في مايو أو يونيو 1968 في الورش الشعبي ، وهو مركز رسومات أطلقه طلاب من مدرسة الفنون الجميلة ومدرسة الفنون الزخرفية بجامعة السوربون.

[3] هذا التصنيف هو ثمرة تصنيف أكثر بدائية، وزعت في مارس 1967 في ورقة مناقشة لموظفي وزارة الإسكان والتنمية الحضرية بعنوان " البلاغة والواقع"، تألف التصنيف السابق من ثمانية مستويات كانت أنواعا أقل تميزا ولم تشير بالضرورة إلى تقدم زمني: الإعلام، والتشاور، والتخطيط المشترك، والتفاوض، واتخاذ القرار، والتفويض، والدعوة إلى التخطيط، ومراقبة الأحياء.

[4] للحصول على مقال عن بعض استراتيجيات التوظيف الممكنة، انظر Edmund M. Burke "استراتيجيات مشاركة المواطنين"، مجلة المعهد الأمريكي للمخططين (AIP), XXXIV، العدد 5، (شتنبر 1968)، 290-1

[5] وزارة الإسكان والتنمية الحضرية الأمريكية، برنامج عملي لتحسين المجتمع، إجابات على مشاركة المواطنين، دليل البرنامج 7، فبراير، 1966، ص 1 و 6.

[6] David Austin ، "دراسة المشاركين المقيمين في عشرين وكالة عمل مجتمعي" ، منحة CAP 9499.

[7] Robert Coles، "النضال الاجتماعي والتعب" الطب النفسي، XXVII (نونبر 1964)، 15-305. أنا أيضا مدين ل Daniel M. Fox من جامعة هارفارد لبعض وجهة نظره العامة في العلاج المستخدمة كتحويل عن مشاركة المواطنين الحقيقية.

[8] انظر Gordon Fellman، "احتجاج حي على طريق سريع حضري"، مجلة المعهد الأمريكي للمخططين (AIP)، XXXV، العدد 2 (مارس 1969)، 118-22.

[9] James V. Cunningham، "مشاركة المقيمين ، تقرير غير منشور تم إعداده لمؤسسة فورد ، أغسطس 1967 ، ص. 54.

[10] مقابلة مع Maxine Kurtz، المدير الفني, وكالة تنمية المجتمع لمدينة Denver.

[11] الولايات المتحدة، وزارة الإسكان والتنمية الحضرية، "مشاركة المواطنين في المدن النموذجية"، نشرة المساعدة الفنية، العدد 3 (ديسمبر 1968).

[12] منظمة الابتكار الاجتماعي والتقني، تقرير مرحلي لمدة ستة أشهر إلى مكتب الفرص الاقتصادية، المنطقة 1، 1 فبراير 1969، الصفحات 27 و 28 و 35.

[13] في كامبريدج، ماساتشوستس، عرضت قاعة المدينة تقاسم السلطة مع السكان وتوقعت الحاجة إلى فترة يمكن فيها إشراك مجموعة تمثيلية من المواطنين، وغموض السلطة، والتنظيم، وسيتم حل العملية، بناء على طلب العمدة، سمحت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية للمدينة بقضاء عدة أشهر في تخطيط الموارد المالية للمدن النموذجية لأنشطة التنظيم المجتمعي،

خلال هذه الأشهر، ساعد موظفو مكتب مدير المدينة السكان أيضا في صياغة قانون المدينة الذي أنشأ وكالة تنمية المجتمع تتألف من ستة عشر مقيما منتخبا وثمانية ممثلين معينين للوكالات العامة والخاصة. هذه الهيئة التي يهيمن عليها المقيمون لديها القدرة على توظيف وفصل موظفي وكالة تنمية المجتمع، والموافقة على جميع الخطط، ومراجعة جميع ميزانيات وعقود المدينة النموذجية، ووضع السياسة، وما إلى ذلك. المرسوم، الذي تم تمريره بالإجماع من قبل مجلس المدينة يتضمن أيضا شرطا بأن جميع خطط المدينة النموذجية يجب أن تتم الموافقة عليها من قبل غالبية سكان الحي من خلال استفتاء. تقع سلطة الموافقة النهائية على عاتق مجلس المدينة بموجب القانون الفيدرالي.

[14] الولايات المتحدة، مكتب الفرص الاقتصادية، تعليمات مكتب الفرص الاقتصادية، مشاركة الفقراء في تخطيط وتنفيذ وتقييم برامج العمل المجتمعي (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: 1 ديسمبر 1968) ، الصفحات 1-2.

[15] Adam Walinsky، "مراجعة أقصى قدر ممكن من سوء الفهم"، by Daniel P. Moynihan، مراجعة كتاب نيويورك تايمز ، 2 فبراير 1969.

[16] للحصول على تحليلات أكاديمية مدروسة لبعض إمكانات ومزالق نماذج التحكم في الأحياء الناشئة، انظر، Alan Altshuler، "الطلب على المشاركة في المدن الأمريكية الكبيرة"، ورقة غير منشورة أعدت للمعهد الحضري، ديسمبر 1968؛ Hans B. C. Spiegel و Stephen D. Mittenthal "سلطة الجوار والسيطرة، الآثار المترتبة على التخطيط الحضري"، تقرير أعد لوزارة الإسكان والتنمية الحضرية ، نوفمبر 1968.